



رفض مجلس الأمة أمس رفع الحصانة عن النائب د. خليل عبدالله وهفاء الهاشم، جاء ذلك في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس بعد الانتقال إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن طلبى النيابة المذكورين. وأظهرت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب عبدالله عدم موافقة 30 عضواً وموافقة 4 من إجمالي الحضور البالغ عددهم 34 عضواً. وجاءت نتيجة التصويت على طلب النيابة رفع الحصانة عن الهاشم بعدم موافقة 29 عضواً وموافقة 4 أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 33 عضواً. وأمس وافق المجلس على 6 رسائل واردة إليه واستعرض رسالة أخرى. ومن بين الرسائل التي وافق عليها المجلس رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب خالد الشطي يطلب فيها سحب تقرير اللجنة بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم على أن تقدم اللجنة تقريراً جديداً بجميع التعديلات المقترحة على القانون. ووافق المجلس على رسالة من النائب رياض العبدساني يطلب فيها تحويل تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء للفترة من 1 يناير 2016 حتى 31 مايو 2018 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية. كما وافق المجلس على رسالة من النائب أسامة الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية دراسة أوجه تعزيز مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني وإداء الجهات الرسمية المختلفة تجاهه. وإيضاً وافق المجلس على رسالة من النائب محمد الدلال يطلب فيها قيام وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي بالتحرك للنهوض بالتعليم من خلال الخطوات الواردة في الرسالة. وجاء في طلب رسالة الدلال تقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية ومجلس الأمة في الأول من مايو المقبل وتقرير آخر في ذات الشأن في الأول من نوفمبر المقبل. والخطوات الواردة في الرسالة في تفعيل أدوار وإعمال وأنشطة المركز الوطني لتطوير التعليم وتطوير وحسن جودة ألية اختيار المناصب الإشرافية القيادية في الوزارة ومؤسسات التعليم العام وإعطاء اهتمام وأولوية للتعليم العام مع التركيز على المدارس الابتدائية. ووافق المجلس على رسالة من النائب صالح عاشور يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية بتقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه 'الزيادة الخيالية' في سعر إيجارات المحلات في (سوق المباركية) على أن يكون هذا التقرير خلال شهر. كما وافق المجلس على رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية ببحث أسباب استمرار تزار الحكومة بعدم إزالة مجمع (الصوابر) السكني رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة' على أن يعرض تقرير اللجنة في هذا الشأن على المجلس خلال شهرين من تاريخ التكليف الذي وافق عليه المجلس. واستعرض مجلس الأمة في جلسته أمس وضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة رسالة من صاحب السمو أمير الشيخ صباح الأحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على نهجهم لسموه بمناسبة الذكرى الـ 13 لتوليته مقاليد الحكم. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - سماح عبدالحفيظ - سلطان العبدان - بدر السبيعي

تكليف «المرافق» ببحث «الصوابر» وإيجارات «المباركية»

افتتح نائب رئيس مجلس الأمة عيسى لكهنوي الجلسة التكميلية اليوم الخميس عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها رئيس المجلس مرزوق الغانم لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء والحاضرين والمعتززين والغائبين بدون إنذار أو إخطار. الأوراق والرسائل الواردة: أدرجت 7 رسائل في كشف الأوراق والرسائل الواردة إلى جلسة مجلس الأمة اليوم الأربعاء وهي كالتالي: 1- رسالة من صاحب السمو الأمير يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على نهجهم لسموه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتوليته مقاليد الحكم. وجاء في نص الرسالة: معالي الأخ مرزوق على الغانم الموقر رئيس مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تلقينا بكل التقدير رسائلكم الكريمة المتضمنة تهنئتكم وتهنئة إخوانكم أعضاء مجلس الأمة لنا بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتوليته مقاليد الحكم. وأذ نعرب لكم عن وافر الشكر على ما أديتموه من مشاعر جياشة ودعوات صادقة وندوات مخصصة بهذه المناسبة لنشاطكم المميز بما حققه وطننا العزيز من إنجازات بناءة وخطوات مشهورة لتعزيز مسيرة التنمية والتقدم. سائلين المولى - جل وعلا - أن يسد الخلقى ويأخذ بأيدي الجميع لكل ما فيه خير وخدمة الوطن الغالي ورفع رايته وتحقيق كل ما ننشده له من نمو وإزدهار ورخاء، وأن يدوم على الجميع موفور الصحة والعافية. وتقبلوا خالص التقدير وصباح الأحد الجابر السعيد أمير دولة الكويت



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري ود. محمد الحويطة وصلاح خورشيد وماجد المطيري ود. عودة الرويعي وخالد الروضان وعبد الوهاب البابطين

2 - رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب خالد الشطي يطلب فيها سحب تقرير اللجنة رقم 60 المدرج على جدول أعمال المجلس بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، على أن تقدم اللجنة تقريراً جديداً بجميع التعديلات المقترحة على القانون المشار إليه، وذلك عملاً بالمادة 59 من اللائحة الداخلية، وجاء في نص الرسالة: سبق للجنة الشؤون التشريعية والقانونية أن قدمت تقريرها المدرج على جدول أعمال المجلس برقم 60 بتاريخ 23 مايو 2018 بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، وعمداً اقتراحات ونظر الورود مشروع مقدم من الحكومة بتاريخ 2 يناير 2019 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، وترغب اللجنة في سحب تقريرها المشار إليه، على أن تقدم تقريراً جديداً بجميع التعديلات المقترحة على القانون رقم 42 لسنة 1964 المشار إليه، عملاً بالمادة 59 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

3 - رسالة من النائب رياض العبدساني يطلب فيها تحويل تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء للفترة من 1 يناير 2016 حتى 31 مايو 2018 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي، وجاء في نص الرسالة: بالإشارة إلى طلبنا وموافقة مجلس الأمة في جلسته المتعددة يوم الثلاثاء الموافق 29 مايو 2018 والكتاب رقم KNA 24389-2018 - بتاريخ 4 يوليو 2018 بشأن تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير حول فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء (البيانات المالية - الحساب الختامي) في الباب السابع (المنافع الاجتماعية) والباب الخامس (مصرفات وتحويلات أخرى) بند مكافآت وجوائز لغير الموظفين وبنود الأعباء المختلفة للفترة من 1 يناير 2016 ولغاية 31 مايو 2018. ويرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في الجلسة القادمة بشأن الله - تعالى - وطب تحويل تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء المعد في أكتوبر 2018 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي. (موافقة عامة)

4 - رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة ووزير التعليم العالي بالتحرك بالنهوض بالتعليم وتطوير من خلال تفعيل الخطوات التالية: 1- تفعيل أدوار وإعمال وأنشطة المركز الوطني لتطوير التعليم وفقاً للآتي: - دعم وتطوير صلاحيات وأدوار والاختصاصات المركز الوطني لتطوير التعليم تشريعياً وإدارياً. 2- قيام المركز بتقييم التعليم بشأن ما تم من أنوار وبرامج وخطط سابقة وبالأخص خطة تطوير المنظومة التعليمية الصادرة في 2013. 3- تقديم رؤية وخطة المركز الوطني لتطوير التعليم وتحقيق التميز في العملية التعليمية. 4- تكليات وبرامج المركز الوطني لتطوير التعليم بشأن رفع درجة الكويعت في المؤشرات العالمية وبالأخص مؤشرات جودة التعليم وتفعيل الاختبارات الوطنية والمشاركة في العالمية. 2- تطوير وحسن جودة آلية اختيار

5- رسالة من النائب أسامة الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية الكيان الصهيوني والحقبة الرسمية، وجاء في نص الرسالة: أقتدم برسالتى هذه داعماً ومحمياً الأداء الصلب لدولة الكويت الحبيبة في دعم المقاومة المشروعة ورفض الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والذي توج بإعلانات ومواقف القيادة السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية والحقائق الإنسانية والإنسانية العربية في مختلف المحافل الدولية وفي مقدمتها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كما لا يفوتني التنويه إيجابياً بموقف الحكومة (الحكومة) متمملاً بقرارات وتحركات المعينات الدبلوماسية والوفود الدائمة في المنظمات الأممية والدعم الإغاثي والاقتصادي للتواصل للمرهبين وللجائحين هذه موافقة مجلس الأمة منسقة مع ذات المبادئ والمخططات الراسخة في وجدان الكويتيين وما جهود الأخ رئيس مجلس الأمة والأخوة الأعضاء في الشعبة البرلمانية إلا مثال على ذلك، أملاً من الله سبحانه وتعالى - تنويع جهودهم بالنجاح في طرد الكيان الصهيوني المحتل من المنظمات البرلمانية الدولية. وبناء عليه أقتدم بهذه الرسالة طالباً عرضها على مجلسكم الموقر وتكليف لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة بدراسة أوجه تعزيز مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني وإدائه الجاهات الرسمية المختلفة تجاهه باعتباره جريمة قانونية غير مشروعة سنة 1957 ومرسوم سنة 1967 وقانون رقم 42 لسنة 1964 بجانب كونه جريمة أخلاقية وشرعية وطنية والخرافات الحاصلة لذلك. (موافقة عامة)

6- رسالة من عضو مجلس الأمة محمد الدلال يطلب فيها قيام وزير التربية ووزير التعليم العالي بالتحرك بالنهوض بالتعليم من خلال الخطوات الواردة في الرسالة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية في أول نوفمبر 2019. وآخر في ذات الشأن في أول نوفمبر 2019. وجاء في نص الرسالة: إن من أهم وأساس تقدم الكويت اهتمام الدولة بالتعليم واعتبار تطوير التعليم أولوية تسبق العديد من أولويات الدولة حيث إن التعليم هو الاستثمار الحقيقي في بناء الإنسان الكويتي المسؤول والمصالح وهو الضمانة بعد الله في تحقيق الأهداف التنموية والتقدم المنشود للدولة والمجتمع وهو الأمر الذي سطرته الخطط التنموية للدولة وبنادي به صاحب السمو الأمير وتبناه معظم قطاعات وأشراف المجتمع الكويتي لأنه يمس كل بيت وأسرته في المجتمع وعلى الرغم من أهمية التعليم وأولوياته إلا أنه على أرض الواقع يوجد تراجع عام في مستوى التعليم في الكويت وهناك ضعف ظاهر منذ سنوات عديدة في النهوض وتطوير التعليم لدى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتعليم العام والخاص والتعليم العالي، كما أن جودة التعليم تراجعاً في الكويت وفقاً للمؤشرات العالمية لجودة التعليم وانطلاقاً من مسؤوليتنا كسلطة تشريعية شريكة في النهوض بالتعليم وتطويره فإننا نعتبر أن التعليم أولوية قصوى لدينا لتقديم الكويت وتنميتها، لذا فإننا

7- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة لتقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات السكنية، كما سيتم معالجة المشكلة معالجة قانونية حفاظاً على نشاط هذا السوق الذي يعد موروثاً شعبياً ومرقفاً سياحياً يتوافد عليه الزوار. وفي جلسة الثلاثاء 26/12/2017 أحال المجلس الاقتراح الذي تقدمنا به للجنة المعنية لدراسة واتخاذ القرار اللازم تجاهه وفي تاريخ 4/12/2018 وافقت اللجنة المالية على المقترح بضم السوق إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كملعب تاريخي وأن يتم وضع رسوم رمزية للإيجارات. ولما كانت الحكومة وهي الجهة المنوط بها اتخاذ الخطوات الفعلية تجاه هذا الموضوع قد تراخعت عن دورها ووقفت موقف المنفرج تجاه هذه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات على المحلات هناك بالرغم من إصدارها البيان السالف الذكر بمخاطبة الشركة المبررة للسوق بإيقاف هذه الزيادة وعدم التزام الشركة بهذا القرار فإننا نقتدم بهذه الرسالة بأن تقوم لجنة المرافق العامة بتقديم تقرير حول هذا الموضوع على أن يكون التقرير على جدول أعمال الجلسة المقبلة. (موافقة عامة)

8- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

9- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

10- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

11- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

الهيبي: قيادة سمو الأمير للكويت نموذج يدرّس



صاحب السمو الأمير مع د. أحمد الهيبي

كتب الوكيل المساع لقطاع البحوث ونظم المعلومات في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. أحمد بريك الهيبي أن نهضة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمرور 13 عاماً على توليه مسند الإمارة هو مصدر فخر واعتزاز لما قدمه سموه من عطاء للكويت محققاً لها بفضل الله ثم بحكمته ورؤيته الصائبة الثابتة استقراراً سياسياً واقتصادياً وسط تحديات وأخطار جسيمة. وقال د. الهيبي إن سمو الأمير حقق نجاحات غير مسبوقة وتوجهاً باختيار الأمم المتحدة لسموه قائداً للعمل الإنساني بعد أن جعل الكويت مركزاً للعمل الإنساني فلم تتوقف مبادرات سموه لدعم الشعوب المحتاجة في العالم كله. وأشاد د. الهيبي بعطاء سموه وتاريخه العريق والحافل بالعطاء المنقطع النظير، موضحاً أن سياسات سموه الهادئة والحكيمة والتواصل مع كل الشرائح الاجتماعية كانت الأسباب وراء نجاح الكويت بقيادة سموه للوصول إلى بر الأمان. وأوضح أن سموه بفضل الله استطاع من خلال موقعه في قيادة الديبلوماسية الكويتية قرابة خمس سنوات عاماً أن يرسي دعائم علاقات قوية ومتوازنة ومتكافئة مع معظم دول العالم تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، من خلال دعم جسور التواصل وإقامة العلاقات مع مختلف الدول، وبحسب لسموه العمل الدؤوب لإصلاح ذات البين بين الدول، ونسأل الله تعالى أن يكون ممن قال فيهم جل وعلا (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً) (النساء: 114)، وقول رسول الله ﷺ «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟» قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين». رواه أبو داود والترمذي وصححه الألباني.



الرئيس الغانم والشيخ خالد الجراح



د. نايف الجحرف

تم نكره مسبقاً فإننا نرى استعداداً لعم وزارة التربية والتعليم العالي للنهوض وتطوير التعليم وكذلك فإنه من الأهمية قيام وزارة التربية والتعليم بإشراك المجتمع المدني والقطاعات التعليمية الخاصة والمهتمة بهذا الشأن في حمل مسؤولية تطوير التعليم بشكل جاد ومسؤول، لذا نطلب من المجلس الموقر قيام وزير التربية والتعليم العالي بتفعيل ما سبق من مطالب وتقديم تقرير للجنة شؤون التعليم والثقافة ومجلس الأمة في 1 مايو 2019 بشأن ما تم من إنجازات وتحركات ومساع وجهود بشأن المتطلبات السابق ذكرها وتقديم تقرير ثان في ذات الشأن بتاريخ 30 نوفمبر 2019. (موافقة عامة)

7- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة بتقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات السكنية، كما سيتم معالجة المشكلة معالجة قانونية حفاظاً على نشاط هذا السوق الذي يعد موروثاً شعبياً ومرقفاً سياحياً يتوافد عليه الزوار. وفي جلسة الثلاثاء 26/12/2017 أحال المجلس الاقتراح الذي تقدمنا به للجنة المعنية لدراسة واتخاذ القرار اللازم تجاهه وفي تاريخ 4/12/2018 وافقت اللجنة المالية على المقترح بضم السوق إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كملعب تاريخي وأن يتم وضع رسوم رمزية للإيجارات. ولما كانت الحكومة وهي الجهة المنوط بها اتخاذ الخطوات الفعلية تجاه هذا الموضوع قد تراخعت عن دورها ووقفت موقف المنفرج تجاه هذه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات على المحلات هناك بالرغم من إصدارها البيان السالف الذكر بمخاطبة الشركة المبررة للسوق بإيقاف هذه الزيادة وعدم التزام الشركة بهذا القرار فإننا نقتدم بهذه الرسالة بأن تقوم لجنة المرافق العامة بتقديم تقرير حول هذا الموضوع على أن يكون التقرير على جدول أعمال الجلسة المقبلة. (موافقة عامة)

8- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

9- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.



صفاء الهاشم



مبارك الجحرف



الحميدي السبيعي



يوسف الفضالة



أحمد الفضل



د. خليل عبدالله



أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد



م. محمد الهدية



د. عودة الرويعي



صالح عاشور

نطالب وزير التربية والتعليم العالي بالتحرك الجاد وجمع الصوابر ولكن مع كل أسف لم تراع الحكومة كل هذه التحركات وأصدرت قرار الهدم خلافاً لكل ما تم نكره. لذلك نطلب من المجلس تكليف لجنة المرافق العامة ببحث أسباب استمرار الهدم على الرغم من وجود معارضة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لإزالة المبني بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة بحسب محضر الاجتماع على أن يعرض التقرير على مجلس الأمة خلال شهرين من تاريخ التكليف. (موافقة عامة)

5- رسالة من النائب أسامة الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية الكيان الصهيوني والحقبة الرسمية، وجاء في نص الرسالة: أقتدم برسالتى هذه داعماً ومحمياً الأداء الصلب لدولة الكويت الحبيبة في دعم المقاومة المشروعة ورفض الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والذي توج بإعلانات ومواقف القيادة السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية والحقائق الإنسانية والإنسانية العربية في مختلف المحافل الدولية وفي مقدمتها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كما لا يفوتني التنويه إيجابياً بموقف الحكومة (الحكومة) متمملاً بقرارات وتحركات المعينات الدبلوماسية والوفود الدائمة في المنظمات الأممية والدعم الإغاثي والاقتصادي للتواصل للمرهبين وللجائحين هذه موافقة مجلس الأمة منسقة مع ذات المبادئ والمخططات الراسخة في وجدان الكويتيين وما جهود الأخ رئيس مجلس الأمة والأخوة الأعضاء في الشعبة البرلمانية إلا مثال على ذلك، أملاً من الله سبحانه وتعالى - تنويع جهودهم بالنجاح في طرد الكيان الصهيوني المحتل من المنظمات البرلمانية الدولية. وبناء عليه أقتدم بهذه الرسالة طالباً عرضها على مجلسكم الموقر وتكليف لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة بدراسة أوجه تعزيز مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني وإدائه الجاهات الرسمية المختلفة تجاهه باعتباره جريمة قانونية غير مشروعة سنة 1957 ومرسوم سنة 1967 وقانون رقم 42 لسنة 1964 بجانب كونه جريمة أخلاقية وشرعية وطنية والخرافات الحاصلة لذلك. (موافقة عامة)

6- رسالة من عضو مجلس الأمة محمد الدلال يطلب فيها قيام وزير التربية ووزير التعليم العالي بالتحرك بالنهوض بالتعليم من خلال الخطوات الواردة في الرسالة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية في أول نوفمبر 2019. وآخر في ذات الشأن في أول نوفمبر 2019. وجاء في نص الرسالة: إن من أهم وأساس تقدم الكويت اهتمام الدولة بالتعليم واعتبار تطوير التعليم أولوية تسبق العديد من أولويات الدولة حيث إن التعليم هو الاستثمار الحقيقي في بناء الإنسان الكويتي المسؤول والمصالح وهو الضمانة بعد الله في تحقيق الأهداف التنموية والتقدم المنشود للدولة والمجتمع وهو الأمر الذي سطرته الخطط التنموية للدولة وبنادي به صاحب السمو الأمير وتبناه معظم قطاعات وأشراف المجتمع الكويتي لأنه يمس كل بيت وأسرته في المجتمع وعلى الرغم من أهمية التعليم وأولوياته إلا أنه على أرض الواقع يوجد تراجع عام في مستوى التعليم في الكويت وهناك ضعف ظاهر منذ سنوات عديدة في النهوض وتطوير التعليم لدى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتعليم العام والخاص والتعليم العالي، كما أن جودة التعليم تراجعاً في الكويت وفقاً للمؤشرات العالمية لجودة التعليم وانطلاقاً من مسؤوليتنا كسلطة تشريعية شريكة في النهوض بالتعليم وتطويره فإننا نعتبر أن التعليم أولوية قصوى لدينا لتقديم الكويت وتنميتها، لذا فإننا

7- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة لتقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات السكنية، كما سيتم معالجة المشكلة معالجة قانونية حفاظاً على نشاط هذا السوق الذي يعد موروثاً شعبياً ومرقفاً سياحياً يتوافد عليه الزوار. وفي جلسة الثلاثاء 26/12/2017 أحال المجلس الاقتراح الذي تقدمنا به للجنة المعنية لدراسة واتخاذ القرار اللازم تجاهه وفي تاريخ 4/12/2018 وافقت اللجنة المالية على المقترح بضم السوق إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كملعب تاريخي وأن يتم وضع رسوم رمزية للإيجارات. ولما كانت الحكومة وهي الجهة المنوط بها اتخاذ الخطوات الفعلية تجاه هذا الموضوع قد تراخعت عن دورها ووقفت موقف المنفرج تجاه هذه الزيادة الخيالية في سعر الإيجارات على المحلات هناك بالرغم من إصدارها البيان السالف الذكر بمخاطبة الشركة المبررة للسوق بإيقاف هذه الزيادة وعدم التزام الشركة بهذا القرار فإننا نقتدم بهذه الرسالة بأن تقوم لجنة المرافق العامة بتقديم تقرير حول هذا الموضوع على أن يكون التقرير على جدول أعمال الجلسة المقبلة. (موافقة عامة)

8- رسالة من عضو مجلس الأمة صالح عاشور: أهمية بند الرسائل تأتي أنه في غالب الأحيان يناقش فيها قضايا تهم الشعب الكويتي وقضايا مرتبطة بالشأن السياسي والاجتماعي ومنها موضوع سوق المباركية. في 30/2017 قدمت اقتراحاً برغبة بضم السوق للمجلس الوطني للثقافة وفي 26/12/2017 أحيل للجنة المالية ووافقت اللجنة والحكومة على أن يكون السوق معلماً تاريخياً وتاريخياً. وأسندت الإربة إلى شركة ورفع قيمة الإيجارات من نسبة 500٪. وبينما إن الحكومة أصدرت قراراً بأن السوق يكون معلماً تاريخياً ووضع رسوم رمزية على الإيجارات. والحكومة وعنت بذلك ويكفون بالشركة عن الزيادات غير المعقولة والتجدي. استمرار الوضع كان شيئاً لم يتجنى. 529 أسرة تدبر هذا السوق منذ أكثر من ربع قرن. هل يعقل محل قيمته الإيجارية 413 ديناراً، يصبح 4500 ديناراً، واللواء المتقاعد مصطفى جمعة عمل لقاء مع أحد المجرمين قال إن الإيجار كان 3000 والحين يتجاوز 13 ألفاً.

